● أخبار قصيرة

كابول ترفض أي اتفاق لإعادة قاعدة «باغرام» إلى واشنطن

رفضت حكومة طالبان إبرام أي اتفاق تعود بموجبه السيطرة على قاعدة «باغرام» الجوية في أفغانستان إلى واشنطن، بعدما توعّد دونالد ترامب، بمعاقبة كابول في حال رفضها ذلك.
وقال قائد الجيش الأفغاني، فصيح الدين فطرت: «أخيراً، قال البعض إنهم دخلوا مفاوضات مع أفغانستان لاستعادة قاعدة باغرام الجوية».
وأضاف فطرت، وفق وسائل إعلام محلية، أن «الاتفاق حتى على شبر واحد من أراضي أفغانستان مستحيل»، وأشار إلى أن «بعض الأشخاص» يريدون استعادة القاعدة عبر «اتفاق سياسي (..) لسنا في حاجة إليه». وتوعّد ترامب أفغانستان، السبت، بـ«أمور سيئة»، في حال امتنعت عن التجاوب مع طرحه بشأن القاعدة. وكان ترامب كشف، خلال زيارة الدولة التي أجراها إلى المملكة المتحدة، هذا الأسبوع، رغبته في استعادة القاعدة التي كانت تحت سيطرة واشنطن قبل الانسحاب من أفغانستان في العام ٢٠٢١.

الهند تطلق حملة لمقاطعة البضائع الأجنبية على خلفية التوتر مع واشنطن

دعا رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي مواطنيه إلى التخلي عن المنتجات الأجنبية والتحول إلى البدائل المحلية، في خطابٍ ألقاه الأحد ضمن حملة «سوادیشي» لتعزيز السوق الوطنية.
وأكد مودي أن «الكثير من المنتجات التي نستخدمها يومياً مستوردة، وغالبًا لا ندرك ذلك»، مشيراً إلى ضرورة استبدالها بمنتجات محلية لتحفيز الاقتصاد الوطني. وعلى الرغم من إغفال تسمية الولايات المتحدة، إلا أن الرسالة عنت بشكلٍ واضح المنتجات الأمريكية.
ورداً على الدعوة، أطلق مؤيدو مودي حملات مقاطعة واسعة للعلامات التجارية الأمريكية الرائدة مثل ماكدونالدز وبيبسي وآبل، التي تحظى بشعبية كبيرة في السوق الهندية التي تضم ١,٤ مليار مستهلك.

كيم جونغ أون يعلن حصول كوريا الشمالية على أسلحة سرية

أعلن الزعيم الكوري الشمالي كيم جونغ أون أن بلاده حصلت على أسلحة سرية جديدة وحققت تقدماً كبيراً في البحث والتطوير الدفاعي.
وقال كيم جونغ أون في خطاب نشرته وكالة الأنباء المركزية الكورية: «لقد حصلنا على أسلحة سرية جديدة وحققنا تقدماً كبيراً في البحث والتطوير الدفاعي، مما سيساهم بشكلٍ كبير في تحقيق المزيد من التقدم في قوتنا العسكرية».
وأضاف أن كوريا الشمالية عززت قوتها البحرية عبر إنشاء مدمرات متعددة الأغراض. وأكد كيم جونغ أون: «حزبنا وحكومتنا يحققان أيضاً تقدماً مستمراً وسريعاً في تعزيز القدرة الدفاعية لبلادنا».
وأفادت وكالة الأنباء المركزية الكورية يوم الجمعة الماضي بأن زعيم كوريا الشمالية كيم جونغ أون أشرف الخميس على اختبار أداء مسيرات هجومية تكتيكية، وشدد على ضرورة تطبيق تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي عليها وتعزيز قدراتها التشغيلية.

أميركا على مفترق طرق..

هل يقود ترامب بلاده نحو الديكتاتورية؟

الوفاق/ منذ تأسيس الولايات المتحدة الامريكية، كانت الديمقراطية وفق إدعائهم حجر الزاوية في بنيانها السياسي، والضامن الأساسي لحقوق المواطنين وحرياتهم. لكن في السنوات الأخيرة، بدأت تظهر تصدعات في هذا البناء، خاصةً مع تصاعد الاتهامات الموجهة لرئيسها ترامب باستخدام سلطاته التنفيذية لتصفية خصومه السياسيين. في سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٥، تصاعدت هذه المخاوف إلى ذروتها، بعد دعوة ترامب وزارة العدل لاتخاذ إجراءات قانونية ضد شخصيات معارضة له، مما دفع قادة ديمقراطيين إلى التحذير من أن البلاد تسير على «مسار نحو الديكتاتورية». ما أسباب التحول السياسي الخطير، وأبعاده القانونية والمؤسساتية، وتداعياته على مستقبل الديمقراطية الأميركية.

الديمقراطية نحو الاستبداد التدريجي

لم تكن دعوة ترامب الأخيرة لملاحقة خصومه السياسيين حدثاً معزولاً، بل جاءت ضمن سلسلة من الإجراءات التي اتخذها منذ عودته إلى البيت الأبيض. هذه الإجراءات شملت إقالة مسؤولين قضائيين، الضغط على الإعلام، وتوجيه الاتهامات إلى شخصيات بارزة مثل «آدم شيف» و«ليتيشا جيمس»، في محاولة واضحة لتقويض استقلالية القضاء.
ووفقاً لدراسات أكاديمية حديثة، مثل تلك التي نشرها «دانيال ستوكيمر» من جامعة أوتاوا، فإن ما يحدث في الولايات المتحدة يتماشى مع نموذج «الاستبداد التدريجي»، الذي لا يعتمد على انقلاب عسكري أو تعطيل الدستور، بل على سلسلة من الخطوات التي تضعف المؤسسات الديمقراطية تدريجياً.

وزارة العدل تحت الضغط

وزارة العدل الأميركية لطالما اعتُبرت مؤسسة مستقلة، تعمل وفقاً للقانون وليس وفقاً لأهواء السلطة التنفيذية. لكن تصريحات ترامب الأخيرة، التي طالب فيها باتخاذ إجراءات قانونية ضد خصومه، في خطوة أثارت استياء خصومه الذين اعتبروها مساساً باستقلالية القضاء وقد أثارت قلقاً واسعاً بشأن تحول الوزارة إلى أداة سياسية.
وهاجم ترامب ما اعتبره تأخيراً في الملاحقات القضائية ضد السيناتور الديمقراطي عن كاليفورنيا، آدم شيف، والمدعية العامة في ولاية نيويورك، ليتيشا جيمس، مشيراً إلى اتهامات وُجّهت إليهما من قبل بيل بولت، رئيس وكالة تمويل الإسكان المعيّن من ترامب، تتعلق بتزوير وثائق خاصة بطلبات قروض عقارية.
وفي السياق نفسه، أعلن ترامب، أنه أقال المدعي العام للمنطقة الشرقية من ولاية فيرجينيا، إيريك سيبرت، بعد أن أفادت تقارير بأنه لم يجد أدلة كافية لتوجيه اتهام إلى ليتيشا جيمس.
لكن تقارير إعلامية، بينها «نيويورك تايمز»، أشارت إلى أن سيبرت أبلغ موظفيه بتنحيه، مساء الجمعة، عبر رسالة إلكترونية، وهذا كانت بمثابة رسالة واضحة من ترامب مفادها أن الولاء السياسي بات شرطاً للبقاء في المنصب، وليس الكفاءة أو الالتزام بالقانون.
وتعيد هذه التطورات إلى الواجهة الاتهامات المتكررة لترامب بتسييس وزارة العدل في ولايته الأولى، حينما قاد النائب الديمقراطي آدم شيف التحقيق البرلماني في أول محاكمة عزل للرئيس السابق. وبعد مغادرة ترامب للبيت الأبيض، تقدمت المدعية العامة «ليتيشا جيمس» بدعوى احتيال مالي ضده، اتهمته فيها بتضخيم ثروته وتلاعبه بقيمة ممتلكاته للحصول على قروض وتأمينات بشروط تفضيلية. وقد أمرت المحكمة ترامب بدفع غرامة بلغت ٤٦٤ مليون دولار، قبل أن تلغي محكمة أعلى الغرامة وتُبقي على الحكم الأساسي.

الإعلام في مرمى النيران

لم تقتصر الضغوط على القضاء، بل امتدت إلى الإعلام أيضاً. تقارير متعددة أشارت إلى تهديدات وجهها ترامب إلى شبكات إعلامية مثل ABC، وصلت إلى حد إيقاف برنامج «جيمي كيميل لايف» بعد انتقادات وجهها المذيع للرئيس.
هذه الإجراءات أثارت مخاوف من تراجع حرية التعبير في الولايات المتحدة، خاصةً مع تصاعد الهجمات على الصحفيين والمؤسسات الإعلامية التي تنتقد الإدارة. وهو ما دفع مراقبين إلى التحذير من أن البلاد تقترب من نموذج «الحكم الفردي» الذي يقمع الأصوات المعارضة.

ردود الفعل الديمقراطية

قادة ديمقراطيون مثل تشاك شومر وهيلاري كلينتون وكريس مورفي لم يترددوا في وصف ما يحدث بأنه تهديد مباشر للديمقراطية. شومر اعتبر أن استخدام وزارة العدل لملاحقة الخصوم هو «مسار نحو الديكتاتورية»، مضيفًا: «ما يفعله ترامب ليس خلافًا سياسياً عادياً... بل تهديد حقيقي لطبيعة النظام الديمقراطي الأميركي». بينما وصفت كلينتون الوضع بأنه «انجراف خطير»، وأكد مورفي أن البلاد تمر «بواحدة من أكثر اللحظات خطورة في تاريخها».
هذه التصريحات لم تكن مجرد تحذيرات، بل جاءت ضمن دعوات واضحة للمقاومة السياسية والقانونية، من خلال الضغط على الكونغرس، وتفعيل دور المجتمع المدني، وإعادة التأكيد على أهمية الفصل بين السلطات.

دور المؤسسات الرقابية والكونغرس

في ظل تصاعد النزعة السلطوية، يبرز دور المؤسسات الرقابية والكونغرس كخط الدفاع الأخير أمام أي محاولة لتقويض الديمقراطية. الكونغرس الأميركي، رغم انقسامه الحزبي، يمتلك صلاحيات رقابية واسعة، من بينها مساءلة الرئيس، والتحقيق في تجاوزات السلطة، وحتى تفعيل إجراءات العزل إذا اقتضى الأمر. لكن فعالية هذه المؤسسات تعتمد على إرادة سياسية حقيقية، واستقلالية في اتخاذ القرار، بعيداً عن الحسابات الحزبية الضيقة. وإذا ما فشل الكونغرس في أداء دوره، فإن ذلك سيعني عملياً تفريغ النظام الديمقراطي من جوهره، وتحويله إلى واجهة شكلية لحكم فردي.

المجتمع المدني كقوة مضادة

لا يمكن الحديث عن مقاومة الاستبداد دون الإشارة إلى دور المجتمع المدني، الذي يشمل النقابات، الجمعيات الحقوقية، الجامعات، والمواطنين الناشطين. هذا المجتمع، رغم الضغوط، لا يزال قادراً على إحداث تأثير حقيقي، عبر تنظيم الاحتجاجات، رفع الدعاوى القضائية، وتشكيل رأي عام مضاد للنزعة السلطوية. في التاريخ الأميركي، لعب المجتمع المدني دوراً محورياً في إنهاء التمييز العنصري، والدفاع عن حقوق المرأة، ومواجهة الحروب غير العادلة. واليوم، يعود هذا الدور إلى الواجهة، كضرورة ملحة لحماية الديمقراطية من الانهيار، وإعادة التوازن إلى المشهد السياسي الأميركي.

بين اليقظة والانحدار

ما يحدث اليوم في الولايات المتحدة ليس مجرد خلاف سياسي، بل هو اختبار حقيقي لقدرة «الديمقراطية الأميركية» على الصمود في وجه الضغوط السلطوية. استخدام الرئيس لوزارة العدل كأداة لتصفية الحسابات، وإقالة المسؤولين الرافضين للانصياع، وتكميم الإعلام، كلها مؤشرات على تحول خطير. لكن التاريخ يعلمنا أن الديمقراطية لا تنهار فجأة، بل تتآكل تدريجياً. والمقاومة تبدأ بالوعي، ثم بالتحرك. على الأميركيين أن يدركوا أن الحفاظ على الديمقراطية لا يتم فقط عبر صناديق الاقتراع، بل أيضاً عبر الدفاع عن المؤسسات، ورفض تحويل الدولة إلى أداة في يد شخص واحد. في النهاية، يبقى السؤال مفتوحاً: هل تستيقظ أميركا قبل فوات الأوان؟ أم أن المسار نحو الديكتاتورية قد أصبح واقعاً لا رجعة فيه؟

ما يحدث في الولايات المتحدة يتماشى مع نموذج «الاستبداد التدريجي»، الذي لا يعتمد على انقلاب عسكري أو تعطيل الدستور، بل على سلسلة من الخطوات التي تضعف المؤسسات تدريجياً

بريطانيا وكندا وأستراليا والبرتغال تعترف بدولة فلسطين

أعلنت كل من بريطانيا وكندا وأستراليا، يوم الأحد، الاعتراف رسمياً بدولة فلسطين، في خطوة وصفها الإعلام الصهيوني بـ«التسونامي الدبلوماسي»، فيما من المتوقع أن تحذو عدة دول الحذو نفسه.
ويأتي ذلك بالتزامن مع الدورة الـ٨٠ للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وعشية استئناف المؤتمر الدولي رفيع المستوى للتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتنفيذ «حل الدولتين» بقيادة السعودية وفرنسا.
رئيس الحكومة البريطانية كير ستارمر قال إن بلاده تعترف رسمياً بدولة فلسطين، مشدداً على أن «الأمل في حل الدولتين يتلاشى لكن لا يمكن السماح بانطفائه»، وإنه «ينبغي ألا يكون لحماس أي دور في المستقبل أو في الإدارة أو الأمن»، موضحاً أنه وجّه بفرض عقوبات إضافية على شخصيات من الحركة في الأسابيع المقبلة.
وأضاف ستارمر أنّ «في مواجهة الرعب المتزايد في الشرق الأوسط، نتحرك للحفاظ على إمكانية تحقيق السلام وحل الدولتين». وأكد أنّ «لحظة الاعتراف بدولة فلسطين قد حانت الآن».
وأشار إلى أن الأزمة في غزة بلغت مستويات غير مسبوقة من المجاعة والدمار، وأن عشرات الآلاف قتلوا، بينهم أشخاص أثناء جمعهم الطعام والماء، مؤكداً أنّ «المساعدات التي تصل غير كافية»، داعياً كيان العدو الصهيوني إلى رفع القيود عن المعابر والسماح بتدفق المساعدات الإنسانية.

أستراليا وكندا تعترفان رسمياً بدولة فلسطين

بدوره، أعلن رئيس الوزراء الأسترالي «أنتوني ألبانيز»، في بيان مشترك مع وزيرة الخارجية بيني وونغ، أن «أستراليا تعترف رسمياً بدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة»، مؤكداً أنّ الخطوة تأتي ضمن جهد دولي منسق لإحياء حل الدولتين، بدءاً بوقف إطلاق النار في غزة وإطلاق سراح الأسرى.
وفي السياق نفسه، أعلن رئيس الوزراء الكندي مارك كارني أنّ بلاده تعترف رسمياً بدولة فلسطين، معتبراً أنّ «الحكومة الصهيونية الحالية تعمل بشكلٍ ممنهج على منع أي احتمال لقيام دولة فلسطينية».
من جهتها، نقلت وسائل إعلام صهيونية عن رئيس حزب «أزرق أبيض» بيني غانتس قوله إنّ الاعتراف بدولة فلسطين «يقوّي حماس».
ويشار إلى أن ٩ دول أكدت رسميًا أنها ستعترف بدولة فلسطينية قبيل اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وهي: فرنسا وبريطانيا وأستراليا وكندا وبلجيكا ولوكسمبورغ ومالطا وأندورا وسان مارينو. أمّا البرتغال فاختارت أن تعجّل موعد اعترافها لتعلن قرارها يوم ٢١ أيلول/ سبتمبر الجاري. وبانتهاء جلسة الجمعية العامة، ستحظى دولة فلسطين، باعتراف ١٤٧ دولة، من أصل ١٩٣ دولة عضوا في الأمم المتحدة.

لأول مرة.. مقاتلات بريطانية تبدأ مهمة دفاع جوي فوق بولندا

حلّقت مقاتلات بريطانية لأول مرة في إطار مهمة دفاعية لحلف «الناتو» فوق الأجواء البولندية، ضمن عملية «الحارس الشرقي».
وقالت الحكومة البريطانية في بيان إن هذه الخطوة، التي أُعلن عنها مباشرة بعد «التوغلات الروسية في الأجواء البولندية، تحمل رسالة واضحة: أجواء الناتو سيتم الدفاع عنها»، على حد تعبير وزير الدفاع جون هيلي.
وانطلقت مقاتلتان من طراز «تايفون» تابعتان لسلاح الجو الملكي البريطاني، من قاعدة عسكرية في شرق إنكلترا مساء الجمعة، وقامتا بدوريات في الأجواء البولندية «لردع والدفاع ضد أي تهديدات جوية روسية محتملة، بما في ذلك الطائرات المسيّرة».
وأكد البيان أن الطائرتين عادتا بسلام إلى المملكة المتحدة في وقتٍ مبكر من صباح السبت.
وأوضحت الحكومة أن هذه المهمة جاءت رداً على ما وصفته بأنه «أخطر انتهاك لأجواء الناتو حتى الآن» من قبل الرئيس الروسي فلاديمير بوتين.
وقال رئيس أركان سلاح الجو البريطاني «هار في سميث»، إن المقاتلات انضمت إلى قوات الحلفاء على الجناح الشرقي للناتو»، مؤكداً أن «بريطانيا ما زالت مرنة، ومندمجة، وجاهزة لإبراز قوتها الجوية عبر المسافات».
ووعدت الحكومة البريطانية بزيادة الإنفاق الدفاعي ليصل إلى ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي بحلول نيسان/أبريل ٢٠٢٧، في رسالة واضحة إلى ترامب بأن بريطانيا قادرة على الإسهام في تعزيز أمن أوروبا. يشار إلى أن وزارة الدفاع الروسية أكدت أن الطائرات الروسية خلال تحليقاتها تلتزم بشكلٍ صارم بكافة القواعد الدولية التي تحكم استخدام المجال الجوي فوق المياه المحايدة، دون عبور الطرق الجوية أو القيام بمواجهات خطيرة مع الطائرات الأجنبية.